زيـارة بايـدن غـير المعلنـة تثـير جـدلاً سياسيـاً

الكتل السياسية تختلف في رؤيتها.. والتيار الصدري أبرز المعارضين

□ بغداد/خاص المدى

أثارت زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن المفاجئة الى البلاد ردود فعل مختلفة وكان موقف كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أكثر المواقف المتشددة ، بينما جاءت المواقف الاخرى متفاوتة بنسبتها بين الرضا والقبول في حين عدها آخرون بأنها غير شرعية . نائب عن التحالف الكردستاني اكد " ان زيارة نائب الرئيس الامريكي جو بايدن زيارة اعتيادية ، وانها تأتي ضمن الاتفاق الاستراتيجي الموقع بين الجانب الامريكي والعراقي "

واضاف النائب محما خليل " ان الزيارة جاءت من اجل تباحث الطرفين لمراقبة الانسحاب الامريكي" مؤكدا ان" القوات الأمريكية لم يبق منها سوى ٦٪ من قواتها" ، وأوضح خليل ان الامريكان لا يستطيعون الضغط على العراقيين خارج بنود الاتفاقية الموقعة وعلى الجانبين ان يثبتا للعالم احترام الاتفاقية وان يعلنا مدى مصداقية الجانب الأمريكي " وتابع " ان الكتل خولت رئيس الوزراء للتباحث وطلب الحاجة الى المدربين بالإضافة الى المستشارين الذين سيبقون ضمن اطار التعاون الاستراتيجي بعد الانسحاب موضحا ان المدربين الامريكان ليسوا بحاجة الى الحصانة والأمر قد حسم ونحن نحترم رغبة الحكومة في هذا الجانب " فيما كان موقف كتلة الأحرار مغايرا بنسبة كبيرة لموقف باقي الكتل اذ اعتبر نائب عنها ان زيارة بايدن غير رسمية وانها غير قانونية

وتابع النائب جواد الجبوري " أنا أتساءل هل مر جواز بايدن في السفارة الأمريكية وإعلام الحكومة العراقية بالزيارة " وتابع دائما ما تقوم الولايات المتحدة بخرق البروتوكولات مع الجانب العراقي ويتعاملون على ان لا حاجة لأخذ موعد لزيارة مسؤول ما " فيما أعربت القائمة العراقية عن أملها ان تكون الزيارة ضمن الاتفاقات المبرمة بين الجانبين العراقي والأمريكي" متمنية ان" تكون زيارة بايدن وما تحمله من مستجدات لا تتجاوز على ما اتفق عليه قادة الكتل الذي رعاه رئيس الجمهورية" واضافت المتحدث باسم العراقية ميسون الدملوجي في تصريح للمدى " من الاجدر ان تتلخص الزيارة على ما يعانيه العراق من ضعف في جاهزية القوات خصوصا الغطاء الجوي والبحري بعد التقارير التي اكدت ضعفها قبل الانسحاب الكامل من العراق ، وتابعت " نطالب بان تكون نتائج ومحاور اللقاء معلنة ولا نريد ان يكون هناك اتفاقات سرية بين الحكومة والولايات المتحدة لاننا نخشى من الاتفاقات السرية التي قد تكون موجودة في هذه الزيارة ، نحن كقائمة عراقية سنطلب لقاء بايدن للتباحث معه حول ما توصل اليه الجانبان" من جانبه اكد نائب عن ائتلاف دولة القانون ان زيارة جو بايدن رسمية وكانت الحكومة على علم بها قبل يوم من وصوله الى بغداد واضاف النائب هيثم الجبوري في تصريح للمدى " الزيارة تأتي في اطار تفعيل الاتفاقية بعيدة الأمد ومناقشة ومتابعة الانسحاب الامريكي ، و ان الاتفاقية الاستراتيجية المتفق عليها دورها يبدأ بعد الانسحاب والدليل ان وصول بايدن مع خمسة مستشارين في جميع الاختصاصات التجارية والامنية والصناعية والعلمية وحتى الثقافية " واشار " ان الولايات المتحدة باتت مقتنعة بأن وجودها العسكري امر مرفوض من قبل الشعب والحكومة ولكن تبقى العلاقات على نحو جيد كي يتمكن الجانب العراقي من السيطرة على وضعه الداخلي وحتى الخارجي " يذكر ان نائب الرئيس الامريكي جوزف بايدن بدأ الثلاثاء زيارة الى العراق للاحتفاء بنهاية الوجود العسكري الاميركي في البلاد التي اجتاحتها الولايات المتحدة قبل ثماني سنوات وتستعد لمغادرتها قبيل نهاية العام.وحطت طائرة بايدن في مطار بغداد الدولي حيث كان في استقباله السفير الاميركي جيمس جيفري وقائد القوات الاميركية في العراق الجنرال لويد اوستن ومجموعة من الدبلوماسيين الأميركيين.وكان الرئيس الاميركي باراك اوباما قد اعلن في ٢١ تشرين الاول ان القوات الاميركية ستنسحب من العراق بحلول نهاية العام ٢٠١١ تطبيقا لاتفاقية امنية موقعة بين الجانبين.ولا يزال هناك ١٣٨٠٠ جندي اميركي في العراق، فيما تبقى سبع قواعد عسكرية يتوجب تسليمها العراقيين قبيل نهاية العام، وفقا للمتحدث باسم الجيش الأميركي اللواء جيفري بيوكانن.وقد أخفقت حتى الآن مفاوضات بين واشنطن وبغداد بشأن مهمات تدريب للأميركيين في العراق بسبب رفض العراق منح المدربين الأميركيين الحصانة.وقال مسؤول في البيت الابيض ان بايدن يزور العراق للمشاركة في اجتماعات لجنة التنسيق الاميركية العراقية العليا، وعقد لقاءات مع رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس جلال طالباني ورئيس البرلمان اسامة النجيفي وسياسيين عراقيين آخرين.وذكر ان نائب الرئيس الاميركي سيشارك ويلقي خطابا في حفل ينظم بهدف "التذكير بتضحيات وانجازات الجنود الأميركيين والعراقيين".واعتبر المسؤول ان ادارة الرئيس الاميركي باراك اوباما "حافظت على وعودها في العراق"، مشيرا الى ان اعمال العنف خلال العامين الماضيين "اصبحت في اقل مستوى لها منذ عام ٢٠٠٣".وذكر المسؤول في البيت الابيض ان "الولايات المتحدة والعراق يعملان على تعزيز تعاونهما في مجالات السياسة والدبلوماسية والتجارة والمال والتكنولوجيا والبيئة والنقل والقانون والعدل والدفاع والامن".وتابع ان "اجتماع لجنة التنسيق المشتركة هذا الاسبوع سيحدد ويعزز جهودنا في كل من هذه المجالات".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

انشغالات السادة النواب !

تابعت باهتمام بالغ عملية استجواب السيد أمين العاصمة صابر العيساوي من قبل النائب شيروان الوائلي تحت قبة البرلمان يوم الاثنين الماضي التي استمرت أكثر من خمس ساعات طوال،وهي بطبيعة الحال ممارسة ديمقراطية وحضارية ومطلوبة ، وقرأتها جيدا فوجدتها خارج كل التوظيفات السياسية التي غالبا ما ترافق كل استجواب بقضايا يشم منها رائحة فساد او شكوك معينة فيها .وكان الاستجواب حول مشروع تطوير شارع المطار لاستقبال مؤتمر القادة العرب ، الذي تأجل ، وكان الاستجواب عن مشروع كلفته ٣٠٢ (مليار) دينار . موضوعنا ليس المشروع ولا الاستجواب ، موضوعنا هو كيف تعامل السادة النواب الذين كانوا متواجدين تحت قبة البرلمان ؟ كان بعضهم ، للأسف ، كما لو أنه في كافتريا البرلمان وليس في قاعة اجتماعاته ، دخول وخروج دون حتى اذن من رئيس الجلسة أسامة النجيفي ، أحاديث جانبية ونكات على ما يبدو لان الابتسامات كانت واضحة على شاشة التلفزيون ،انشغالات ثانوية لاعلاقة لها بموضوع الاستجواب ،لقد رصدت احد النواب الذي غادر القاعة اكثر من اربع مرات في اقل من ساعة وبالامكان العودة الى شريط التسجيل ، وهي حالة مستهجنة ، نبه اليها النائب شيروان الوائلي الذي اعترض قائلا ، يبدو ان أحدا لا يسمع ، وهو الشيء نفسه الذي نبه اليه امين بغداد العيساوي ، واضطر رئيس الجلسة النجيفي الى ان يدق مطرقته منبها الحضور الى ضرورة الانتباه والاستماع الى ما يجري !!

اسأل سؤالا بريئا عن سبب وجود نائب داخل البرلمان اذا كان لا يستمع الى قضية هي الوجه الثاني للارهاب وقيمتها المالية رقم فلكي ، ليس عن القضية نفسها ، لأنها ما زالت قيد الاستجواب وليس هناك قرار بصحة الاستجواب أو صحة التبريرات . لكن المنطقي ان من واجبات النائب الحقيقي أن يمنح كل وقته وانتباهه وتركيزه ويوظف افكاره للمشاركة الفعالة في القضايا المطروحة تحت قبة البرلمان ، لأن هذا من صميم واجباته التي يتسلم من اجلها ملايين الدنانير ، وبسبب هذا الواجب لديه الحمايات والحصانة البرلمانية والامتيازات الملحقة بكرسي البرلمان الذي حصل عليه بأصوات الناخبين .من المخجل جدا ان ينبه رئيس الجلسة النواب بمطرقته ، كما لو كانوا أولادا في الصف الأول الابتدائي ، يضطر المعلم بين فترة واخرى الى تنبيههم الى الدرس .

لو كنّا في وضع استرخاء سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي ، ربما يكون الأمر مبررا ، وان كان غير مقبول.

المطلوب من النائب في النهاية أن يصوت على قرار يتعلق بالقضية المطروحة للنقاش ، وعليه حين يرفع يده رفضا أو قبولا أن يكون عارفا عن أي شيء يصوت ، وهي قضية تتعلق بالضمير وحلف اليمين والتأثيرات السياسية للتصويت . الذي لم يتابع نقاش الوائلي والعيساوي وما طرح فيه كيف سيكون قادرا على أن يرفع يده مرتاح الضمير ؟

السؤال الذي نطرحه هو ، ماهي انشغالات السادة النواب الكرام ، ان لم تكن منها مناقشة قضية كلّفت ميزانية الدولة ٣٠٢ (مليار) دينار ؟

الجواب طبعا عند السادة النواب الحاضرين الغائبين دائما !!

الاقتصادية النيابية تدعو لإجراء التعداد قبل إقرار الموازنة

العبادي : صندوق النقد الدولي أصر على تحديد سعر برميل النفط بـ ٨٥ دولاراً

طالبت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ، امس، الحكومة المركزية بإجراء التعداد العام للسكان قبل إقرار الموازنة لعام ٢٠١٢، مؤكدة أن التعداد سيوفر قاعدة بيانات للخطط المستقبلية وتجاوز المشاكل التي تواجه مجلس النواب.

وقال عضو اللجنة إبراهيم الركابي خلال مؤتمر صحافي عقد بمبنى البرلمان وحضرته (المدى) إن اللجنة "تطالب الحكومة المركزية بتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها وإجراء التعداد السكاني قبل إقرار الموازنة المالية للعام المقبل ٢٠١٢، ليتم تثبيت قاعدة بيانات تسهم بدعم الخطط المستقبلية".

□ بغداد / المدى

وأضاف الركابي أن "الحكومة خصصت مبالغ مالية كبيرة بهدف تهيئة مستلزمات لوجستية لإجراء التعداد العام للسكان"، مشيرا إلى أن "إجراء التعداد السكاني سيساهم بتجاوز المشاكل التي يواجهها البرلمان في كل سنة عند إقرار الموازنة".

وطالب الركابي بـ"توزيع أموال الموازنة بشكل عادل كونها ملكا لجميع مكونات الشعب العراقي".

من ناحيته، ذكر عضو الاقتصادية النيابية محما خليل ان لجنته لديها ادلة على جاهزية وزارة التخطيط لإجراء هذا التعداد ، وان الحكومة الاتحادية تؤكد ان لديها امكانيات لاجراء هذا التعداد الذي اقرته المحكمة الاتحادية بموجب قانون رقم ٤٠ للتعداد العام للسكان والمساكن.

واضاف خليل أن إجراء التعداد العام للسكان مهم لمغادرة التقاطعات وكذلك لتأسيس قاعدة بيانات دقيقة نعتمد عليها في خططنا التنموية والاستثمارية والوظيفية وفي كل مفاصل الدولة.

واشار الى ان اجراء التعداد السكاني وتأسيس قاعدة البيانات الصحيحة سيكون مهما في تحقيق عدالة توزيع الثروات وتحقيق التكافؤ في منح الفرص وللانتخابات من خلال معرفة اعداد العراقيين في الداخل والخارج وعدد الوظائف الحكومية وعدد العاملين في مؤسسات الدولة.

وأوضح خليل انه لا يوجد في الدولة من يقبل بالاعتماد على قاعدة بيانات على اساس البطاقة التموينية التي لدينا ادلة بان نسبة الخطأ فيها ٢٠ ٪ .

يذكر ان خليل قال امس ايضا " الحكومة اجرت تعديلا على مشروع قانون البنى التحتية من خلال تقليل مبلغ تنفيذ المشاريع بالدفع الآجل من ٧٠ مليار دولار الى ٣٧ مليار دولار"، مبينا أن "التعديل لم يتضمن تفصيل جوانب القروض المالية".

وأوضح خليل أن "لجنته تسلمت في وقت سابق مشروع القانون لكنها طالبت الحكومة بتفاصيل دقيقة عن نسبة الفوائد المالية المترتبة على العراق من القروض المالية الممنوحة له، اضافة الى أوجه صرف المبالغ المالية وكيفية تنفيذ المشاريع".

وتابع أن "مشروع قانون البنى التحتية يتضمن تنفيذ مشاريع استراتيجية، ولكن اللجنة تجهل نوعية تلك المشاريع وأماكن تنفيذ تلك المشاريع في اي محافظة من المحافظات".

وكان من المقرر ان يجري التعداد العام للسكان في تشرين الاول من العام الماضي الا انه أجل بسبب الخلافات السياسية بين الكتل المختلفة.

وفي سياق ذي صلة، أكدت اللجنة المالية في مجلس النواب، أن موازنة العام ٢٠١٢ ستصل إلى البرلمان الأسبوع المقبل بعد أن تخفض وزارة المالية نسبة العجز فيها واعتماد سعر قدره ٨٥ دولاراً لبرميل النفط، فيما رجحت أن تصل نسبة التخفيض إلى ١١٥ تريليون دينار.

رئيس اللجنة حيدر العبادي، قال في مؤتمر صحافي عقده، امس، في مبنى البرلمان، وحضرته "المدى"، إن "الموازنة العامة للدولة ستصل البرلمان الأسبوع المقبل بعد أن تقوم وزارة المالية بتخفيضها لتقليل نسبة العجز فيها"، مشيراً إلى أن "من واجب وزارة المالية تخفيض العجز في الموازنة، إلا أننا لا نريد أن يؤثر ذلك على الموازنة الاستثمارية".

ورجح العبادي أن "تنخفض الموازنة المالية من ١٢٥ إلى ١١٥ تريليون دينار عراقي، دون أن يشمل التخفيض موازنة الوزارات الأمنية وعقود التسليح"، مبينا أن "صندوق النقد الدولي أصر على تحديد سعر برميل النفط عند وضع الموازنة العامة للدولة بـ ٨٥ دولاراً".

وأشار رئيس اللجنة المالية إلى أن "نسبة العجز في الموازنة باعتماد هذا السعر سيكون ١٣ بالمئة من الناتج القومي العراقي"، معتبرا أن "نسبة العجز هذه مرتفعة جداً وينبغي تقليلها".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد طالب،الاثنين الماضي (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام المقبل خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد صندوق النقد الدولي أنه يعمل حالياً على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي في، (١٦ تشرين الثاني ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ ستحال إلى مجلس النواب قريبا، مؤكداً أن دولاً كثيرة وافقت على تنفيذ المشاريع بطريقة الدفع بالآجل.

وكانت وزارة التخطيط، أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ المقبل، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥ بالمئة منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام٢٠١١ الحالي ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

اعلام

◆ الصيهود: إضعاف الحكومة مخطط إقليمي

قال النائب دولة القانون محمد سعدون الصيهود إن إضعاف العراق هدف لبعض دول الجوار والإقليم للسيطرة عليه ومنعه من العودة من جديد لممارسة دوره المعهود.

وأضاف الصيهود أن ما تقوم به بعض الجهات السياسية من إجراءات الهدف منها إضعاف دور الحكومة في تنفيذ متطلبات عملها خدمة لأبناء الشعب والتي بالمحصلة النهائية تساعد بشكل او بآخر على تحقيق هدف بعض الدول لإضعاف البلد .

◆ نصيف: مئات المعتقلين العراقيين في سجون الكويت

دعت النائبة عن الكتلة البيضاء عالية نصيف الحكومة الى مفاتحة الأمم المتحدة بشأن السجناء العراقيين المحتجزين في الكويت .

وقالت نصيف رغم الخلاف حول العدد الحقيقي للسجناء العراقيين في الكويت ، إلا أنه من الثابت أن هناك المئات منهم تحتجزهم الكويت منذ سنوات عدة دون أي مبرر. وشددت عضو الكتلة البيضاء على ضرورة قيام الحكومة بمخاطبة الأمم المتحدة لتحريك هذا الملف.

◆ الخفاجي: ديمقراطيتنا باتت مصدر إزعاج للجوار

ذكر النائب عن التحالف الوطني عبد المهدي الخفاجي إن اوضاع العراق السياسية والديمقراطية أصبحت مصدر إزعاج وغير مرغوب بها عند بعض الدول .

وأوضح الخفاجي في تصريحات صحفية ان كل خطواتنا تجاه دول الجوار والاقليم ومنذ سقوط النظام المباد كانت قائمة على اساس مد اليد للتعاون ولاقامة علاقات مبنية على اسس الجيرة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح